E

الأمم المتحدة

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/C.8/2021/CRP.1
15 January 2021
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

لجنة التكنولوجيا من أجل التنمية
الدورة الثالثة
دورة افتراضية، 15-16 شباط/فبراير 2021

البند 8 من جدول الأعمال المؤقت

حلقة نقاش
الأولويات الإقليمية للسنوات المقبلة في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية

موجز

هذه الوثيقة هي وثيقة معلومات أساسية لحلقة نقاش بشأن الأولويات الإقليمية للسنوات القادمة في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية. وهي تستعرض التحديات التي تواجه المنطقة في تسريع وتيرة تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتتطرّق إلى التحديات الناتجة عن جائحة "كوفيد-19". وتهدف الوثيقة إلى إثارة نقاش حول كيفية زيادة الاستفادة من مجتمع المعلومات، والتكنولوجيات الناشئة والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ولجنة التكنولوجيا من أجل التنمية مدعوة إلى المشاركة في حلقة النقاش وإثراء محتواها بمناقشة التحديات الوطنية وأفكار للمستقبل.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	1	3
الفصل		
أولاً- التحديات في المنطقة العربية	6-2	3
ثانياً- المجالات الرئيسية في السياسات التكنولوجية في المنطقة العربية: الأوضاع الحالية والاتجاهات	17-7	5
ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية في الفترة 2020-2025	19-18	7
رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة	21-20	8

مقدمـة

1- أُعدّت هذه الوثيقة للاسترشاد بها في حلقة النقاش بشأن الأولويات الإقليمية للسنوات القادمة في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية. وهي تقدم لمحة عامة عن التحديات التي تواجه المنطقة العربية حالياً، وتقترح توجيهات استراتيجية لعمل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) فيما يتعلق بمجتمع المعلومات، والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية خلال الفترة المقبلة.

أولاً- التحديات في المنطقة العربية

2- غداة انطلاق "عقد العمل" لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، تشهد المنطقة العربية تحديات هائلة[1]:

(أ) لا تزال المنطقة مَوطِناً لمجموعة من أسوأ الأزمات الإنسانية في العالم. فالحرب دمرت البلدان والمجتمعات، وحوَّلت ملايين الأشخاص إلى لاجئين، وهجَّرت ملايين آخرين؛

(ب) تُسجل المنطقة أعلى معدلات البطالة في العالم، ولا سيما في صفوف النساء والشباب؛

(ج) لا تزال النساء والفتيات يعانين من التهميش في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؛

(د) تُسجل المنطقة واحداً من أعلى معدلات ندرة المياه في العالم، ما يؤثر على الأمن الغذائي وسُبُل العيش، ويزيد من التوسُّع الحضري؛

(هـ) تتحمل البلدان العربية أثر تغيُّر المناخ بشكل متفاوت؛

(و) الحيّز المدني ضيّق ينبغي توسيعه ومستويات الفساد لا تزال مرتفعة في بعض البلدان؛

(ز) الاقتصادات في حالة ركود، والفقر وعدم المساواة في ازدياد.

3- ومع انتشار جائحة كوفيد-19، تفاقمت هذه التحديات بشكل غير مسبوق. وقد أدت الجائحة إلى[2]:

(أ) تضخم المشاكل الناجمة عن الاحتلال والصراعات والأوضاع الاقتصادية المتردية، لتحِد من قدرة البلدان على التخفيف من آثار الفيروس، ولا سيما في أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتضررة من الصراعات؛

---

(1) لمزيد من التفاصيل عن التحديات: الأمم المتحدة، التقرير العربي للتنمية المستدامة 2020. https://asdr.unescwa.org/sdgs/pdf/en/ASDR2020-Final-Online.pdf.

(2) لتقييمٍ أكثر تفصيلاً لأثر الجائحة على المنطقة العربية: كوفيد-19 والمنطقة العربية: فرصة لإعادة البناء على نحو أفضل، 2020، عبر: https://unsdg.un.org/resources/policy-brief-impact-covid-19-arab-region-opportunity-build-back-better؛ وسلسلة موجزات السياسات للإسكوا حول كوفيد-19 عبر: https://www.unescwa.org/publications/socioeconomic-impact-covid-19-policy-briefs.

(ب) تردي جميع الجوانب الحياتية، من صحة وتعليم واقتصاد وأعمال وتشغيل، وبرزت الحاجة إلى التعاون الإقليمي؛

(ج) كشف مَواطِن الضعف في سلاسل القيمة للأغذية والأدوية وفي قطاع التجارة؛ وأدت إلى تبعات اقتصادية واجتماعية غير عادية على الناس والشركات في جميع القطاعات؛

(د) خسارة 1.7 مليون وظيفة على الأقل، ومن المتوقع أن تصل نسبة البطالة إلى 15 في المائة بحلول عام 2022؛

(هـ) وقوع 8.3 مليون شخص إضافي في براثن الفقر، ليرتفع عدد الفقراء في المنطقة إلى 101.4 مليون، وعدد الذين يعانون من نقص في التغذية إلى 52 مليون؛

(و) وقوع الفئات الأكثر عرضة للمخاطر في ظروف صعبة، لا سيما في ظل افتقار بعض البلدان العربية إلى الحماية الاجتماعية الدنيا وإلى خطط الحماية الاجتماعية الشاملة؛

(ز) تَعْطُّل الإمدادات الغذائية العالمية، ما أثّر على الأمن الغذائي في العديد من البلدان العربية بسبب اعتمادها الكبير على الواردات الغذائية.

4- غير أن الجائحة سرّعت تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المنطقة العربية. فسُخِّرت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة قطاعات التعليم والصحة والأعمال لمواصلة تقديم الخدمات وإدارة الأزمة. كذلك ساهمت الجائحة في تنشيط الاقتصاد الرقمي الذي ولَّد قيمة اقتصادية بإنتاج سلعٍ وخدمات ذات قيمة رقمية[3].

5- وقد أطلق العديد من البلدان العربية مبادرات فعالة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستجابة السريعة للأزمة والحد من آثارها السلبية[4]. وقدِّمت عدة بلدان مجموعات من الحوافز لدعم المواطنين وتعزيز الأعمال. ونُفِّذت أنشطة مختلفة لتيسير تبادل المعارف وقصص النجاح في مكافحة الجائحة. ومع ذلك، على البلدان العربية بذل المزيد من الجهد لتوفير خدمات رقمية فعالة وقابلة للمساءلة وشاملة للجميع، وسد الفجوة الرقمية، وفاءً بمبدأ عدم إهمال أحد.

6- واليوم، يتطلب التغيير في المنطقة العربية المزيد من التطور والتعاون والتحول في المجال الرقمي بشكل خاص، والمزيد من التحول التكنولوجي بشكل عام، وذلك على المستويات الإقليمية والوطنية ودون الوطنية. ولا بد من تحقيق التقدم المنشود لزلزلة العوائق على مسار التنمية المستدامة والاستفادة من طاقات سكان المنطقة في وضع خطط إنمائية وطنية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(3) نتائج دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية لعام 2020 بشأن الحكومة الإلكترونية متاحة عبر https://publicadministration.un.org/egovkb/en-us/Reports/UN-E-Government-Survey-2020.

(4) http://www.aicto.org/ar/covid-19-arab-ict-initiatives-2/.

ثانياً- المجالات الرئيسية في السياسات التكنولوجية في المنطقة العربية: الأوضاع الحالية والاتجاهات

7- تسجل بلدان مجلس التعاون الخليجي معدلات مرتفعة (أكثر من 0.65) في مجال التوسُّع في التكنولوجيا الرقمية، في حين تسجل أقل البلدان العربية نمواً والبلدان المتضررة من النزاعات معدلات منخفضة (أقل من 0.34). وتتقدم بلدان مجلس التعاون الخليجي باطراد نحو تحقيق استفادة قصوى من الأثر المجتمعي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال نظام إيكولوجي متكامل يتيح نشر المعرفة ومحو الأمية في المجال الرقمي بين أفراد المجتمع. وركزت بعض هذه البلدان في استراتيجياتها الرقمية الوطنية على التقنيات الناشئة، بما يشمل تقنية سلسلة الكتل، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، والمدن الذكية، وإنترنت الأشياء والواقع الافتراضي، وعلى تطبيقها في مختلف القطاعات كالزراعة، والتمويل، والتخطيط الحضري، والتعليم، والسياحة والترفيه، والطاقة، والبيئة والمناخ، والأمن المعلوماتي والخصوصية، والصناعة والتصنيع، والنقل، والصحة.

8- وتزداد أهمية القيادة والتعاون كمدخلٍ رئيسي إلى النهوض بالبحث العلمي والتقني والابتكار وببرنامج العمل الرقمي الإقليمي، والاستفادة من التنمية الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة. وتقود معظم هذه الجهود كيانات إقليمية، ولا سيما جامعة الدول العربية، والإسكوا، ومنظمات دولية أخرى.

9- وقد كانت الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، التي اعتُمدت في 29 آذار/مارس 2017 في القمة العربية التي عُقدت في البحر الميت، الأردن، واحدة من أوائل الاستراتيجيات الإقليمية ذات الصلة. وتؤكد الاستراتيجية أهمية تضافر الجهود لتطوير العلم والتكنولوجيا بطُرقٍ تتماشى مع أولويات التنمية في المنطقة. ومن المجالات التي ينبغي التركيز عليها بشكل خاص تحسين دراسة العلوم في الجامعات من خلال تعزيز القدرة على إجراء البحث العلمي، وزيادة تمويل البحث والتطوير، لسد الفجوة بين معاهد البحوث العربية والدولية والحد من هجرة الأدمغة العربية.

10- عُقدت الدورة الثالثة والعشرون لمجلس وزراء الاتصالات والمعلومات العرب في الرياض يومي 17 و18 كانون الأول/ديسمبر 2019 بعنوان "طموح عربي لجيل رقمي". وناقشت مستقبل العمل العربي المشترك في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، وآثاره على الاقتصاد والصحة والتعليم وقطاعات أخرى في المنطقة. وأكّد المجلس على أهمية الاستفادة من الطاقات الكاملة للأفراد والمجتمعات والدول للنهوض بالتنمية المستدامة وتحسين نوعية الحياة. وتطرّق إلى الثورة الصناعية الرابعة، وضرورة الاستثمار في الشباب لأنهم القوة التي تُحقِّق التقدم، وأهمية البيانات والابتكار وريادة الأعمال في جميع القطاعات، وضرورة تضافر الجهود لجعل المنطقة العربية قوة فاعلة في العالم الرقمي. وأيدَّ المجلس الطلب الذي قدَّمه فريق عمل بلورة الاستراتيجية العربية للاتصالات والمعلومات إلى الإسكوا لإبداء رأيها في المنهجية المزمع اتباعها لوضع استراتيجية عربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عام 2020.

11- واستجابت الإسكوا لطلب المجلس وفريق العمل فعرَضَت رؤيتها ومقترحاتها فيما يتعلّق بالمنهجية المثلى لوضع استراتيجية عربية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي عام 2020، صادق المجلس على الرؤية والمقترحات. وتعمل الإسكوا حالياً مع جامعة الدول العربية بشكل وثيق لوضع خطة رقمية واستراتيجية جديدة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالشراكة مع الدول الأعضاء وبالتعاون مع كيانات

الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الأخرى ذات الصلة. وتعمل الإسكوا أيضاً على وضع معايير قياس إقليمية لتقييم التقدم المحرز في التنمية الرقمية على صعيدي الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي من جهة وعلى صعيد التعاون الرقمي من جهة أخرى، بما في ذلك مؤشر نضوج خدمات الحكومية الإلكترونية والنقالة وغيرها من الأدوات.

12- وفي تموز/يوليو 2020، أقرَّ وزراء الاقتصاد الرقمي لمجموعة العشرين، خلال اجتماعهم الذي ضم جميع الأعضاء بقيادة المملكة العربية السعودية، بأهمية قياس الاقتصاد الرقمي ووضع مؤشرات دقيقة لفرص العمل والمهارات، بما في ذلك محو الأمية الرقمية والنمو الرقمي. وسلّط الاجتماع الضوء على مبادئ الذكاء الاصطناعي مثل الاستثمار في البحوث وبناء القدرات والابتكار، والتدفق الحر للبيانات وفقاً للأطر القانونية المعمول بها. وناقش المشاركون أيضاً المدن الذكية وأهمية أنظمة التنقل الذكية الشاملة والمستدامة التي تركز على الإنسان، والقضايا المتعلقة بالأمن والمرونة في الاقتصاد الرقمي، واستراتيجيات إدارة المخاطر الأمنية.

13- ولمواكبة التطورات العالمية في حوكمة الإنترنت والاطلاع على ما تنطوي عليه من فرص وتحديات، شارك مجتمع الإنترنت العربي بشكل نشط في المنتدى العربي لحوكمة الإنترنت لعام 2020 بقيادة الإسكوا وجامعة الدول العربية. وشارك أيضاً في المنتدى العالمي لحوكمة الإنترنت لعام 2020 بقيادة الأمم المتحدة الذي يستند إلى خريطة الطريق من أجل التعاون الرقمي[5] التي وضعها الأمين العام، والتي تهدف بشكل رئيسي إلى استخدام التكنولوجيات الرقمية بالشكل الأمثل والتخفيف من مخاطرها. وعُقدت عدة مشاورات وطنية وإقليمية متعددة الأطراف في عام 2020 لمناقشة كيفية مشاركة المجتمعات العربية المعنية بالتنمية الرقمية وحوكمة الإنترنت في تعزيز استخدام الإنترنت على نحو أكثر أماناً وشمولاً، ولتعزيز مشاركة الحكومات والبرلمانات والقطاع الخاص والشباب في تحسين إدارة الإنترنت، والخصوصية، والأمن المعلوماتي.

14- وشهدت السنوات الأخيرة، إلى جانب العمليات الرسمية، زيادة في المبادرات والشراكات الإقليمية التي تركز على التنمية التكنولوجية، ولا سيما على التنمية الرقمية والابتكار وريادة الأعمال في المجالات التالية ذات الأولوية:

(أ) تنمية مجتمع المعلومات، والاقتصاد الرقمي، والتجارة الإلكترونية، والبيانات المفتوحة؛
(ب) تقييم محوره المستخدم لتنمية الحكومة الإلكترونية والحكومة المفتوحة في المنطقة؛
(ج) إجراء رقمنة واسعة النطاق للوظائف الأساسية في القطاع العام؛
(د) الحدّ من مخاطر الكوارث؛
(ه) ريادة الأعمال للشباب والمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم؛
(و) السياسات الرقمية الاستراتيجية وخطط التنفيذ على المستويين الوطني والإقليمي.

15- واضطلعت الإسكوا بدور هام في قيادة العديد من هذه الجهود أو تنسيقها. فعَقَدت دورتها الثلاثين في بيروت من 25 إلى 28 حزيران/يونيو 2018، بعنوان "التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية". وخلُصت الدورة إلى توافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

(5) الأمم المتحدة، تقرير الأمين العام، خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي، حزيران/يونيو 2020. https://www.un.org/en/content/digital-cooperation-roadmap/assets/pdf/Roadmap_for_Digital_Cooperation_EN.pdf.

ويشدد التوافق على أهمية تمكين النُظُم الإيكولوجية التكنولوجية، ونُظُم التعليم الدينامية، وتنمية المهارات، وفرص العمل اللائق، والإدماج الاجتماعي القائم على التكنولوجيا، والحوكمة الداعمة، والاستدامة البيئية، والتخفيف من حدة النزاعات والحد من مخاطر الكوارث، وتمويل التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة.

16- ولمواصلة التقدم في تلك المجالات، من المهم القيام بما يلي:

(أ) مراجعة وتحليل دوريين لوضع التنمية الرقمية والتعاون الرقمي في الدول العربية، ولمجالات أخرى ذات صلة بالتنمية العلمية والابتكار وريادة الأعمال بشكل عام؛

(ب) تقييم إمكانات وتحديات الحكومة الإلكترونية، ومدى تيسير الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والبيانات المفتوحة، والتكنولوجيا المالية، والتجارة الإلكترونية، والاقتصاد الرقمي في المنطقة؛

(ج) وضع تشريعات وأُطر قانونية تتناول جميع جوانب مجتمع المعلومات والابتكار التكنولوجي.

17- ويستند هذا العمل إلى عددٍ من الركائز. فنشر التكنولوجيا والربط التكنولوجي والتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي هي القوى الدافعة نحو التحول الرقمي؛ والبيانات وشمول البيانات هي الأساس الذي تُبنى عليه مجتمعات شاملة للجميع؛ والمهارات الرقمية أساسية لمستقبل العمل والتعليم والصحة وغيرها من القطاعات، وللتمكين الاقتصادي وسد الفجوات بين الجنسين.

ثالثاً- العمل المقترح للإسكوا في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية في الفترة 2020-2025

18- يتطلّب تحقيق التحول التكنولوجي الكامل في المنطقة تضافر الجهود الإقليمية والوطنية، ويستوجب:

(أ) ضمان توفير الخدمات العامة الإلكترونية؛ وتقديم الدعم اللازم للبلدان التي ضربتها الجائحة ومزقتها الحروب من أجل تطوير خدمات عبر قنوات متعددة؛ وتعزيز سياسات البيانات المفتوحة والمشاركة الإلكترونية؛

(ب) إعداد استعراضات واستراتيجيات وطنية في التنمية الرقمية، ووضع خطط وطنية للتنمية الرقمية الوطنية في الدول الأعضاء تتماشى مع خطة عام 2030؛

(ج) صياغة سياسات وطنية للابتكار والتكنولوجيا الخضراء والاستدامة البيئية لمواجهة التحديات في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية والبيئية؛ وتعزيز الأطر التشريعية والتنظيمية لتهيئة بيئة مؤاتية للابتكار وريادة الأعمال؛

(د) توظيف التطور التكنولوجي السريع في مجالات التقنيات الرقمية والبيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي، وفي المجالات التكنولوجية الجديدة مثل التكنولوجيات النانوية والتكنولوجيات الأحيائية، لاستنباط حلول وخدمات وتطبيقات مبتكرة في مختلف القطاعات التنموية تساهم في زيادة الإنتاجية وفي تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

(هـ) زيادة مشاركة المجتمعات العربية في الحوارات حول حوكمة الإنترنت والتعاون الرقمي على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية؛ وتحسين الفهم المشترك لقضايا وأولويات حوكمة الإنترنت في مجال التنمية المستدامة؛

(و) تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء بما في ذلك بين الهيئات العامة والجهات الخاصة لتنفيذ الاستراتيجية العربية للبحث العلمي والتكنولوجي والابتكار، وتوافق بيروت حول التكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

19- ستواصل أمانة الإسكوا دعمها للبلدان العربية في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية، وستركز عملها لتحقيق هذه الغاية على مجالات وقضايا مواضيعية تشمل:

(أ) التكنولوجيات الرقمية من أجل التنمية (مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية، بما فيها الاقتصاد الرقمي والتحول الرقمي وأدوات القياس ذات الصلة)؛

(ب) حوكمة الإنترنت (مجالات التعاون الرقمي)؛

(ج) الحكومة الإلكترونية/الحكومة المفتوحة (مجالات الحكومة الرقمية وأدوات القياس ذات الصلة)؛

(د) تيسير الاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الشمول الرقمي للأشخاص ذوي الإعاقة)؛

(هـ) الابتكار من أجل التنمية (بما في ذلك مجالات ريادة الأعمال)؛

(و) التكنولوجيات الناشئة وعلوم البيانات (بما في ذلك البيانات الضخمة).

رابعاً- مواضيع البحث والمناقشة

20- تهدف حلقة النقاش إلى تحديد أولويات للمنطقة العربية في السنوات المقبلة في مجال التكنولوجيا من أجل التنمية، وذلك لتوجيه العمل الجماعي على الصعيد الإقليمي، وتوجيه عمل الإسكوا.

21- ويمكن مناقشة جميع المواضيع المذكورة أعلاه، مع التركيز على ما يلي:

(أ) سياسات التكنولوجيا والابتكار في الدول العربية، ومنها سياسات التحول الرقمي، والاقتصاد الرقمي، والابتكار والتكنولوجيات الجديدة، وتمكين الشباب وروّاد الأعمال، والمبادرات المتصلة بها؛

(ب) تحديات معيّنة تواجهها البلدان العربية في هذه المجالات ووسائل التغلب عليها؛

(ج) مقترحات بشأن عمل الإسكوا المستقبلي في هذا الصدد.